

التاريخ : 1/06/2004

محضر جلسة استثنائية

عقد مجلس دبوريه المحلي جلسته الاستثنائية في قاعة جلسات المجلس المحلي وذلك يوم الثلاثاء الموافق 01/06/2004 وفي تمام الساعة السادسة مساء .

الحضور : السيد فيصل مصالحه – رئيس المجلس المحلي .

والاعضاء السادة : عبد العزيز ابراهيم, وجيه يوسف, راتب يوسف, رفعت عزایزه, باسم داود, سليم كنعان , غانم مصالحه .

تأخر عن افتتاح الجلسة كل من الاعضاء السادة: جمال عزایزه

الغياب, الاعضاء السادة: عيسى ياسين ابراهيم

حضور آخرون, السادة:

1. محمد درويش – سكرتير المجلس المحلي .
2. المحامي رihan نجار – المستشار القضائي ..
4. محمد عزایزه - مدير القوى العاملة .
5. ردينة مطر - رئيسة لجنة العمال والموظفين

مواطئون, السادة : علي سليم, محمد داود, عرفان سليم, عطاف عزایزه , عبد الحليم مصالحه .

جدول الاعمال

1) بحث التقارير المالية المدققة لعام 2002 من قبل مراقب الحسابات المكلف من وزارة الداخلية وبالتالي :

- (أ) التقرير المالي.
- (ب) التقرير المفصل .

رئيس المجلس المحلي : السلام عليكم .

نبحث اليوم التقرير المالي لسنة 2002 كذلك التقرير المالي المفصل لنفس السنة .
وتصحيح الاخطاء المشار اليها في التقرير المفصل في صفحة 7 وصفحة 8 .

سليم كنعان : قبل البدء ببحث هذا الموضوع في هذه الجلسة يجب ان يكون محاسب المجلس المحلي ومهندس المجلس المحلي اذ لا يمكن بحث التقرير المالي بغياب محاسب المجلس المحلي ولهذا السبب اعطيك هذا الكتاب .

رئيس المجلس المحلي : (اطلع الاعضاء والحضور على فحوى كتاب سليم كنعان)
وكالتالي :

حضره: رئيس المجلس المحلي

الموضوع : طلب تأجيل بحث التقارير المالية لسنة 2002 .

نطلب تأجيل بحث المواضيع الواردة بموضوع الكتاب وللعمل حسب القانون والنظام السليم وتعيين موعد آخر بديل لهذا اليوم وهذا بسبب الامور التالية :

1. كان على لجنة المراقبة ان تعقد جلسة لبحث التقارير المذكورة ، وان تضع امام المجلس المحلي ملاحظاتها ولتنذير حضرتكم انتهيت تركيب لجان المجلس المحلي بتاريخ 2004/5/27 .
2. كان على مراقب المجلس المحلي تقديم ملاحظاته واستخلاصاته للجنة المراقبة .
3. بعد ان يكتمل هذان الشرطان يقوم المجلس باجراء بحث ونقاش ويقرر بامر مصادقة او عدم مصادقة التقرير المالي .
4. بعدها يقوم رئيس المجلس المحلي بتقديم نسخة من التقرير لوزير الداخلية او مثلا عنه .
5. على رئيس المجلس فحص نفسه اذا كان قد عمل بموجب هذه التعليمات ونحن نوصي امامه للتشاور مع المستشار القضائي للمجلس المحلي – وكذلك طالب رئيس المجلس المحلي تنشيط ذاكرته بمواد قانون السلطات المحلية لانه من أجل ذلك انتخبنا، من أجل ان نعمل حسب القانون واسس الادارة السليمة وان نحافظ على الصالح العام .

نقول سلاما اذا امكن لكن الحقيقة بكل ثمن .

مع الاحترام

سليم كنعان عضو مجلس وجيه يوسف - عضو مجلس راتب يوسف

هذه الجلسة كان يجب ان تعقد في شهر تشرين الثاني 2003 في المجلس السابق واليوم تطالب وزارة الداخلية تصحيح كل الاخطاء المشار اليها في هذه التقارير .

لا يوجد اليوم اي سبب يمنع بحث هذه المواضيع وخاصة وان نسخ من التقارير المالية التي تبحث اليوم بعثت للاعضاء في الوقت المحدد وحسب القانون – لذا نتابع بحث الموضوع مع العلم ان هذا الكتاب موجه لي .

وجيه يوسف : الموضوع كان يجب ان يبحث في لجنة المراقبة قبل بحثه في المجلس المحلي .

رئيس المجلس المحلي : لقد فحصنا الموضوع ، وبحث الموضوع في المجلس المحلي لا يتنافى مع القانون ، اذ يمكن ايضا احضار الموضوع مباشرة امام المجلس المحلي لان قرارات لجنة المراقبة هي توصية امام المجلس المحلي ، لذا سنتابع بحث الموضوع ، ويمكن اعادة النظر اذا أخطأنا وانا المس ان المعارضة تريد تأخير كل شيء .

سليم ووجيه : ليس المقصود التأخير .

سليم كنعان : نطلب تأجيل الموضوع : بناء على الكتاب الذي قدمناه لكي يتم بحث هذا الموضوع حسب معايير الادارة السليمة، واي قرار سنقوم بالغائه .

(وصل المحامي ريحان نجار المستشار القضائي).

رئيس المجلس المحلي : طلب من المستشار القضائي فحص الموضوع والكتاب المقدم من الاعضاء .

ريحان نجار : لا يوجد ما يمنع بحث الموضوع من الجهة القانونية .

وجيه يوسف : هذا ليس قانوني ، التقرير المدقق ببحث او لا من قبل المراقب الداخلي وبعدها تبحثه لجنة المراقبة وبعدها يتم بحثه في المجلس المحلي .

ريحان نجار : لا يوجد مانع قانوني يمنع بحث التقارير اذ تم بعثها لاعضاء المجلس المحلي قبل عشرة ايام.

رئيس المجلس المحلي : بعثت التقارير بالوقت. تم الاشارة الى الاخطاء في ص 7 و ص 8 بالتقرير المفصل ، وزارة الداخلية تطالب بتصليح الاخطاء الواردة وتصحيح كل بند تم الاشارة اليه او تبرير عدم اصلاحه .

(وصل العضو جمال عزايزة)

والاخطاء الموجودة والمشار اليها هي كالتالي :

1. نسبة الجباية منخفضة – يجب العمل على رفع نسبة الجباية ويجب علينا جميعا ان نعمل من أجل هذا الهدف .
2. يتم مصادقة الميزانيات غير العادلة بشكل جزئي وحسب قيمة التمويل المؤكد فقط .
3. لا توجد رقابة على الاجسام التي تتلقى دعم من صندوق المجلس المحلي .
4. لا توجد معلومات بكل ما يتعلق بفعاليات هذه الاجسام .
5. لا تطلب السلطة المحلية من هذه الاجسام شهادة تثبت ادارة حسابات .
6. المجلس المحلي لا يدفع مصروفات اضافية .
7. لا يوجد تسجيل لاملاك المجلس المحلي .
8. اثنان المجلس المحلي غير معلم .
9. لا يوجد تقارير ومتابعة وضع استغلال ، لاملاك ووضعهم الفيزي .
10. لا يوجد بالمجلس سجل حقوق الاراضي .
11. لا يوجد جرد لمحتويات المخزن .
12. لا يوجد ملاجئ عامة .
13. لا توجد نظم مكتوبة بخصوص الجباية ، ادارة مالية ورقابة .
14. لا يوجد تسجيل ومتابعة للكفالات ، استحقاقات ، رهن محجوزات .
15. لا يوجد سجل دقيق للاملاك .
16. لا يوجد متابعة لضرائب التحسين .

اقتراح عليكم اقرار تصحيح كل هذه الاخطاء .

رفعت عزایزه : اقترح ان يكون تصحيح هذه الاخطاء حسب جدول مواعيد اذ بموجبه يتم تصحيح كل الاخطاء حتى موعد اقصاه نهاية السنة .

وجيه يوسف : لو ان هذا التقرير توقف في محطة لجنة المراقبة لكننا اليوم اكثر حكمة لاننا سوف ندرس الموضوع ونأتي بتقرير ووصيات امام رئيس المجلس المحلي تشمل لائحة مواعيد لتصحيح الاخطاء كما يقترح رفعت ، لكن يبدو ان اللجان لا تحظى بالقرير ولا تعطى صلاحياتها .

رفعت عزایزه : سوف يتم اعطاء كل لجان المجلس المحلي صلاحياتها وخاصة لجنة المراقبة – اما بالنسبة للائحة مواعيد فنحن ملزمين بتحديد لائحة مواعيد .

سلیم کنعان : هناك نظام لبحث التقارير المالية اذ يجب بحثها في لجنة المراقبة – اليوم لا تعطى قيمة للجنة المراقبة ، غدا سيكون عدم تقدير لكل لجان المجلس المحلي .

رئيس المجلس المحلي : اقترح تصحيح كل الاخطاء الواردة بالتقارير المالية وخاصة التقرير المفصل المشار اليه في ص 7 وص 8 وهذا من أجل ان نعمل بمحض نظم الادارة السليمة .

باسم داود : اضيف لاقتراح رئيس المجلس المحلي على ان تكون وفق جدول زمني محدد لتصحيح هذه الاخطاء .

بعد المداولة

التصويت على اقتراح رئيس المجلس المحلي .

امتنع	صوت ضد	صوت مع
1) وجيه يوسف	1) راتب يوسف 2) سليم کنعان .	1. رئيس المجلس المحلي 2. جمال عزایزه 3. غانم مصالحه . 4. باسم داود . 5. رفعت عزایزه . 6. عبد العزيز ابراهيم .

سلیم کنعان : نحن نعارض كل الطريقة التي عرض فيها الموضوع .

وجيه يوسف: انا ممتنع لانني لا استطيع ان اتبني اقتراحات لا يتسنى لي بحثها
حسب النظم المعمول بها واسس الادارة السليمة .

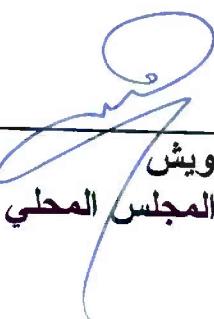
القرار : بناء على نتيجة التصويت تقرر باكثرية الاصوات اقرار تصحيح كل
الاخطاء الواردة بالتقارير المالية المدققة من قبل مراقب الحسابات المكلف من
وزارة الداخلية وخاصة الاخطاء المشار اليها في ص 7 وص 8 في التقرير المالي
المفصل .

اختتمت الجلسة في تمام الساعة التاسعة وعشرين دقيقة مساء

كتب المحضر : محمد درويش - سكرتير المجلس المحلي



توقيع :
فيصل مصالحة
رئيس المجلس المحلي


توقيع :
محمد درويش
سكرتير المجلس المحلي